

ورقة عمل

التخصيص برؤية المملكة ٢٠٣٠

"قراءة في برنامج التخصيص السعودي"

إدارة الدعم والتأثير

المرصد الاقتصادي / الدراسات

إعداد

د. محمد أحمد السمانى

صفر ١٤٤٠ هـ / ١ نوفمبر ٢٠١٨ م

التخصيص برؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠

أولاً: مقدمة

لقد بدأت موجة التخصيص Privatization تجتاح دول العالم خلال منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وقد كانت إنجلترا من أوائل الدول التي سبقت إلى ذلك، ثم تبعتها دول متقدمة أخرى مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكندا وغيرها. وانتقلت موجة التخصيص إلى الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبنجلادش، وباكستان وتركيا ونيجيريا ومصر وغيرها. كما بدأت الدول الاشتراكية سابقاً في تبني برامج التخصيص مثل الاتحاد السوفيتي وجمهورية التشيك والسلوفاك وبولندا والمجر وغيرها.

لقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة للشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أثناء التمهيد لعملية إعادة جدولة ديونها "طبقاً للقواعد المعروفة لنادي باريس ونادي لندن"، حيث يقوم الفكر لدى هاتين المؤسستين على التحليل التالي:

"لكي تتجنب هذه الدول مصاعب خدمة ديونها ومشكلات ميزان مدفوعاتها، فإنها تحتاج لإعادة هيكلة اقتصاداتها؛ حتى تتمكن من رفع كفاءة تشغيل وتخصيص مواردها، ويلزم ذلك مجموعة من السياسات النقدية والمالية. ومع برنامج التكيف الهيكلي يأتي التخصيص كأهم مكوناته"، إذ يرى "البنك الدولي أن سياسة التخصيص تحتاج إلى وضع برنامج يبدأ بإجراء عملية مسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته، وتصنيف هذه المشروعات حسب أوضاعها، ثم تحديد المشروعات المراد تخصيصها، مع وضع أسس لتقييم أصول الشركات و/أو المشروعات المباعة، وتحديد جدول زمني يحدد دفعات البيع، وإنشاء جهاز خاص يكون مسئولاً عن برنامج التخصيص".

ويتعين لإنجاح برنامج التخصيص أن تقوم الحكومة بإيجاد مناخ يعمل على إنعاش اقتصاديات السوق، مثل:

١. تحرير الأسعار وبصفة خاصة سعر الصرف، وسعر الفائدة.
٢. تحرير التجارة الخارجية.
٣. تغيير القوانين المنظمة لشركات القطاع العام.
٤. عودة وتنمية بورصة الأوراق المالية.

ثانياً: مفهوم التخصيص

لقد ظهرت مصطلحات عديدة في الآونة الأخيرة للتعبير عن عملية تحويل بعض الوحدات الإنتاجية والخدمية (على المستوى الوطني)، من نطاق القطاع العام إلى نطاق القطاع الخاص، من أبرزها الخصخصة والتخصيص والإستخصاص، ونزع الملكية العامة وغيرها. ولأغراض هذه الورقة فإن الاصطلاح المستخدم هو التخصيص. ولقد ظهرت تعريفات عديدة للتخصيص، فيعرفه البعض "على أنه نقل لملكية مشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص". وفي تعريف آخر يشير التخصيص إلى "تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، إدارة أو إيجاراً أو مشاركة أو بيعاً وشراءً في ما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة".

وفي توصيف ثالث ينظر إليه " باعتباره عملية انتقال الملكية والإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص إما جزئياً أو كلياً، ويمكن للقطاع الخاص إن يكون أما مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات أجنبية". وفي تعريف آخر، يشير التخصيص إلى "تحويل ملكية المنشآت العامة إلى أطراف أخرى تقوم بإدارتها وفقاً لمبادئ قطاع الأعمال الخاص". ويستطرد مفهوم آخر كهدف نهائي للتخصيص إلى أن التخصيص يتمثل في "زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية".

وقد عرفت وثيقة تنفيذ برنامج التخصيص السعودي هذا المفهوم بأنه يتمثل في "نقل ملكية الأصول من الحكومة إلى القطاع الخاص، أو إسناد تقديم خدمات حكومية معينة إلى القطاع الخاص، ويشمل ذلك عقود بيع الأصول بشكل كامل أو جزئي، وعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي يمكن أن تأخذ أشكالاً متعددة (مثل: إسناد مهام إدارة وتشغيل أصل مملوك للحكومة إلى جهة من القطاع الخاص، أو عقود الامتياز، أو العقود التي تتضمن قيام جهة من القطاع الخاص ببناء أصل معين وتشغيله، ونقل حقوق الملكية فيه إلى الحكومة)، ويسري التخصيص على الخدمات التي تقدمها الحكومة، أو على الأصول التي تملكها الحكومة بغرض تقديم الخدمات.

ويمكن الاستنتاج بأن التخصيص يتمثل في زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية والخدمية في المجتمع؛ بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات، بما يخدم أهداف التنمية

الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق يتضمن التخصيص عددا من العناصر أهمها ما يلي:

١. إن أهم عنصر في عملية التخصيص، هو تغير أسلوب تشغيل وإدارة المشروعات العامة، لتتفق مع مبادئ القطاع الخاص، والتي تتمثل في اتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء، والاعتماد على الأسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف، وتبنى نظام الحوافز في تشغيل وإدارة الموارد. وعليه يمكن أن يتحقق هذا المعنى للتخصيص (على المستوى المحلي) بإسناد المشروعات العامة إلى وحدات قطاع خاص، طبقاً لعقود إدارة مع احتفاظ الدولة بملكيتها العامة، كما يمكن أن يتحقق بتأجير هذه المشروعات العامة لوحدة قطاع خاص، لتتولى تشغيلها وإدارتها مقابل الأرباح بنسب معينة يتم الاتفاق عليها، كما يتحقق بمساهمة وحدات القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي في رأس مال هذه المشروعات، مع اشتراكها في الإدارة.
٢. يتضمن التخصيص نقل ملكية بعض وحدات القطاع العام المحلي إلى القطاع الخاص، ويتم نقل الملكية بأكثر من أسلوب، مثل: بيع الشركات العامة إلى مستثمر واحد، أو مجموعة من المستثمرين، أو طرح أسهم هذه الشركات للبيع إلى الجمهور.
٣. إن التخصيص لا يقتصر على مجرد تحويل ما بيد القطاع العام إلى حوزة القطاع الخاص، وإنما يتضمن زيادة الدور الذي يوكل إلى القطاع الخاص المحلي في خطط التنمية على المستويات المحلية؛ من خلال الحوافز التي تقدم له، بحيث يستحوذ تدريجياً على النصيب الأكبر من الاستثمار والعمالة والنتاج على المستوى المحلي.

ثالثاً: أهداف التخصيص

يمكن حصر أهم أهداف التخصيص فيما يلي:

١. إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجياً من بعض النشاطات الاقتصادية، وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.
٢. التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاعات التعليم

- والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية.
٣. تطوير الاسواق المالية وتنشيطها وإدخال الحركة على راس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية.
٤. ايجاد مناخ الاستثمار المناسب، وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية".
٥. زيادة الايرادات وتوليد الوظائف.

رابعاً: اساليب التخصيص

١. طرح الأسهم في اكتتاب عام (الطرح الكلي أو الجزئي):
" يقصد بالطرح العام قيام الحكومة بطرح كل أو جزء من أسهم رأسمال المنشأة للبيع للجمهور، من خلال سوق الأوراق المالية".
ويعتبر هذا الأسلوب أفضل الأساليب من وجهة النظر الاقتصادية، لما يؤديه هذا الأسلوب من توسيع نطاق الملكية وقاعدة المنافسة.
- ولنجاح هذه الطريقة يتعين توافر الشروط التالية:
- أ- أن تكون الشركة مستمرة ولها سجل أداء مالي معقول ومبشر في المستقبل.
- ب- أن يكون هناك قدر كبير ومتاح من المعلومات المالية والإدارية عن الشركة، ويتم الإفصاح عنه للمستثمرين.
- ت- توافر قدر محسوس وملموس من السيولة النقدية في السوق المحلي لتمويل الشراء.
- ث- وجود سوق نشط للأسهم.

٢. طرح الأسهم في اكتتاب خاص:

- " يقصد بالطرح الخاص بيع أسهم المنشأة أو جزء منها لمستثمر واحد أو مجموعة مختارة من المستثمرين". ويمكن التمييز بين أسلوبين شائعين للطرح الخاص هما العطاءات، والتفاوض المباشر.

٣. بيع أصول الشركة بالمزاد العلني:

يلاحظ في الطريقتين السابقتين أن عملية التخصيص تتم من خلال قيام القطاع الخاص بشراء أسهم الشركة الحكومية والمستثمرة في أداء نشاطها، أما هذه الطريقة فتأخذ شكل شراء أصول الشركة بصفة أساسية، وتتم هذه العملية بالمزاد العلني.

٤. ضخ استثمارات خاصة جديدة في الشركة:

قد لا ترغب الحكومات في إضافة المزيد من رأس المال إلى الشركة التي تملكها، وغالباً ما يحدث ذلك بسبب رغبتها في التوسع أو التحديث لعملياتها، ويتم ذلك من خلال فتح باب المساهمة في رأس مال الشركة للقطاع الخاص.

ويلاحظ في هذه الطريقة للخصخصة أن الحكومات لا تتصرف في ملكيتها الحالية للشركة، بل تزيد من الملكية الخاصة في الشركة وهذا يؤدي إلى التخفيف، من مركز ملكيتها، وتولد تركيبة ملكية مشتركة بينها وبين القطاع الخاص، وتسمى في هذه الحالة شركة مشتركة.

٥. شراء الإدارة و/أو العاملين للشركة:

يقصد بشراء الإدارة للشركة قيام مجموعة صغيرة من المديرين بالسيطرة والتحكم في رأس مال الشركة، كما انه يمكن تصميم عملية مشابهة من خلالها يحقق العاملون أو الإدارة مع العاملين نفس السيطرة السابقة، ويفرق بين العملية السابقة وبين إتمام عملية الشراء من خلال الاقتراض من المصارف، حيث يحصل المشترون (لإدارة / أو العمال) على ائتمان مصرفي لتمويل حصولهم على الشركة، ويقدمون أصول الشركة كضمان لهذا التمويل، وتجدر الإشارة الى أنه من النادر حدوث التخصيص في الدول النامية بهذه الطريقة، ولكنها شائعة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تتحول الشركات المساهمة إلى شركات خاصة.

٦. عقود التأجير والإدارة:

وتتضمن هذه الطريقة التعاقد مع خبراء من القطاع الخاص، لتسيير وإدارة الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة، في مقابل أتعاب معينة، أو مقاسمة الربح الصافي مع الدولة. " وهذا التعاقد لا يعرض المستأجر لأي مخاطر مالية كما أن الشركة الحكومية تتحمل

المخاطر التجارية بالكامل، وتتمثل ميزة هذا العقد في احتفاظ الحكومة بملكيتها للشركة". وتعتبر عقود الإدارة من طرق التخصيص الآخذة في النمو، وذلك بسبب مزايا عديدة أهمها: التوفير في تكاليف أداء الخدمة، والتغلب على مشكلة عدم مرونة العمالة الحكومية مع التغيرات في طبيعة العمل وظروفه.

خامساً: التخصيص وآثاره الاقتصادية المتوقعة على الاقتصاد السعودي

ويقصد بها الآثار الاقتصادية لتطبيق التخصيص على المستوى الكلي والجزئي.

١. الآثار على المستوى الكلي

يتوقع ان تترتب على عملية التخصيص على المستوى الكلي الآثار

التالية:

أ- اتساع قاعدة الملكية وانتعاش السوق السعودي للأوراق المالية اتساع نطاق الملكية يعد عاملاً له أهمية كبيرة، حيث يجعل الذين يمتلكون الأسهم من المواطنين يشعرون أنهم يحصلون على ثمار نجاح الشركة، وهذا يعد دافعا أساسيا لزيادة إنتاجيتهم، من ثم يؤدي بصورة غير مباشرة إلى زيادة الاهتمام بأداء الاقتصاد الوطني.

من ناحية أخرى فإن سوق الأوراق المالية هو محرك أساسي للأنشطة الاقتصادية، والذي يمثل تطويره هدفا أساسيا للدولة ولذلك فإن زيادة حجم ومدى الأسهم الذي يتم في نطاقها التبادل في هذا السوق سيكون له أثر أساسي في جذب الاستثمارات الرأسمالية، كما يؤدي إلى زيادة تعبئة المدخرات وتوجيهها من خلال سوق الأوراق المالية إلى أوجه استثمارية إنتاجية.

ب- تدعيم القوى التنافسية في المجتمع السعودي

التخصيص يكون أكثر كفاءة في تطوير أداء المشروعات عندما يكون مصحوباً بتحرير القيود وزيادة المنافسة، ولكن في حالة المشروعات التي لديها احتكار طبيعي، فلا بد أن يكون التخصيص في هذه الحالة مصحوباً ببعض الانظمة والقوانين اللازمة لرفع عنصر الكفاءة وتحسين أو

رفع مستويات الخدمة، وتكون النظم والقوانين فعالة في القطاع الخاص عندما تكون الحكومة هي المنظم وليس المساهم أو الممول للمشروع.

وعموماً فقد أدى تطبيق التخصيص في الدول النامية إلى تشجيع المنافسة وتحرير الأسواق، وقد تم ذلك من خلال: إزالة جميع العوائق الحمائية للدخول للأسواق والوسائل الأخرى التي تؤدي إلى تقليل المنافسة مثل الإعانات والدعم، تقليل احتكار الحكومة، والزام مؤسسات القطاع العام بالعمل في ظل بيئة تنافسية مثل الشركات الخاصة.

ت- زيادة إيرادات الدولة من عمليات التخصيص

يؤدي التخصيص إلى حصول الدولة على رؤوس أموال نتيجة تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص.

ث- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ج- الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

٢. الآثار على المستوى الجزئي

هناك عدة اعتبارات مرتبطة بالمشروعات التي يتم تخصيصها، والتي تمارس تأثيرها على الاقتصاد الوطني على المستوى الجزئي، وتشمل المستهلكين الذين يتأثرون بصفة خاصة بالتغيرات في سياسات التسعير، والمستثمرين الذين يتأثرون بالسياسات الإنتاجية، والموظفين الذين يتأثرون بسياسات التعيين وطرق تعويضات الأجور.

سادساً: توجهات رؤية المملكة ٢٠٣٠ نحو تخصيص المشروعات الحكومية:

ترتكز رؤية المملكة ٢٠٣٠ على نجاح ١٢ برنامجاً أقرتها الحكومة السعودية، وتستهدف من خلالها إنجاز متطلبات النمو المستدام. ويعتبر برنامج التخصيص أحد أهم البرامج التي تسهم في تحقيق أهداف الرؤية السعودية من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والنقل والبلدية.

وقد اتجهت رؤية المملكة ٢٠٣٠ نحو اسناد العديد من المشروعات للقطاع الخاص وإعطائه دوراً أكبر بحيث تركز الحكومة على دورها التنظيمي والرقابي، حيث جاءت الرؤية بما يلي:

❑ "سنحفز كبريات شركاتنا السعودية لتكون عابرة للحدود ولاعباً أساسياً في أسواق العالم".

❑ "نشجع الشركات الواعدة لتكبر وتصبح عملاقة".

❑ "سنفتح مجالاً أرحباً للقطاع الخاص ليكون شريكاً، بتسهيل أعماله، وتشجيعه، لينمو ويكون واحداً من أكبر اقتصادات العالم، ويصبح محركاً لتوظيف المواطنين، ومصدراً لتحقيق الازدهار للوطن والرفاه للجميع، فهذا الوعد يقوم على التعاون والشراكة في تحمل المسؤولية".

❑ "نؤمن بدور القطاع الخاص، ولذلك سنفتح له أبواب الاستثمار من أجل تشجيع الابتكار والمنافسة، وسنزيل كل العوائق التي تحد من قيامه بدور أكبر في التنمية".

❑ "سنواصل تطوير وتفعيل المنظومة التشريعية المتعلقة بالأسواق والأعمال، بما يسهل للمستثمرين وللقطاع الخاص فرصاً أكبر لتملك بعض الخدمات في قطاعي الصحة والتعليم وغيرهما".

❑ "وسنسعى إلى تحويل دور الحكومة من مقدم أو مزود للخدمة" إلى "منظم ومراقب للقطاعات"، وسنهيئ القدرات اللازمة للرقابة على مستوى الخدمات في أجهزتنا المعنوية".

سابعاً: برنامج التخصيص الذي أطلقته المملكة العربية السعودية

١. ما هو برنامج التخصيص السعودي؟

هو أحد برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ الاثني عشر، وهو برنامج ذو حوكمة متينة وفعالة، ويستهدف تعزيز التنافسية ورفع جودة الخدمات والتنمية الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال، ويعمل على إزالة العوائق التي يمكن أن تحد من قيام القطاع الخاص بدور أكبر في التنمية بالمملكة، والتركيز على تطوير وتفعيل المنظومة التشريعية المتعلقة بالتخصيص، الذي يهدف إلى عدالة التعاملات مع القطاع الخاص، والأهم حماية حقوق المستفيدين من الخدمات ورفع جودتها وشموليتها. وسيعمل البرنامج أيضاً على زيادة فرص

العمل للقوى العاملة الوطنية واستقطاب أحدث التقنيات والابتكارات ودعم التنمية الاقتصادية بإشراك منشآت مؤهلة في تقديم هذه الخدمات.

٢. أهداف وفوائد برنامج التخصيص:

يهدف برنامج التخصيص الى تحقيق ما يلي:

- ☒ رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية.
- ☒ دفع القطاع الخاص نحو الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد.
- ☒ توسيع نطاق مشاركة المواطنين في الأصول المنتجة.
- ☒ تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار محلياً.
- ☒ زيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى العاملة الوطنية.
- ☒ توفير الخدمات للمواطنين والمقيمين وبالتكلفة المناسبة.
- ☒ ترشيد الإنفاق العام والتخفيف عن كاهل ميزانية الدولة.
- ☒ زيادة إيرادات الدولة عن طريق عائد المساهمة مع القطاع الخاص.

٣. سياسات ومبادرات برنامج التخصيص:

سيتم تنفيذ مبادرات البرنامج بما يراعي مصالح كافة المستفيدين ويرفع عدالة التعاملات مع القطاع الخاص، وسينتج عن البرنامج فرض رقابة أكبر على مقدمي الخدمات بما يكفل حصول المستفيدين على أفضل الخدمات، حيث ستركز الجهات الحكومية المعنية على دورها التنظيمي والرقابي بكفاءة أعلى، وسيقوم البرنامج بتشجيع رأس المال المحلي والأجنبي للاستثمار محلياً، إلى جانب عمل البرنامج على زيادة المنافسة وتعزيز دور القطاع الخاص.

٤. تطلعات برنامج التخصيص:

من أهم تطلعات برنامج التخصيص أن يساهم في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومنها زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من

٤٠% إلى ٦٥% بحلول عام ٢٠٣٠، وزيادة عدد الوظائف والاستثمارات غير الحكومية، ورفع جودة الخدمات وشمولها لأكثر عدد من المستفيدين.

٥. الدور الحكومي:

بتطبيق برنامج التخصيص سوف تستمر الحكومة بأداء دورها التنظيمي والإشرافي مع إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص بإمكاناته وقدراته للإسهام في تحقيق الأهداف التنموية وتعزيز الفائدة للمستفيدين، بالإضافة إلى الاستفادة من التجارب السابقة الناجحة في مشاركة القطاع الخاص في مجال البنية التحتية وتقديم الخدمات على نطاق واسع في قطاعات مختلفة كقطاع الطاقة والمياه، والنقل، والاتصالات، والبتروكيماويات، والقطاع المالي.

٦. مرتكزات برنامج التخصيص:

يرتكز برنامج التخصيص على ثلاث ركائز أساسية هي:

الركيزة الأولى: إرساء الأسس القانونية/التنظيمية، ويشمل ذلك:

☒ تطوير الأطر التشريعية العامة للتخصيص وتمكين تنفيذ عمليات التخصيص وحوكمتها من خلال وضع إجراءات وقواعد تنظيمية واضحة ومحددة ومعالجة العوائق والفضوات التشريعية التي توجد في البيئة التنظيمية بشكل عام.

☒ تطوير الأطر التشريعية التي تحكم القطاعات المستهدفة بالتخصيص ويتمثل ذلك في إجراء مراجعة عامة وشاملة لكل البيئة التنظيمية في ذلك القطاع، ومن ثم تحديد مواطن التطوير التي تتوافق مع دور الحكومة المستقبلي كمنظم ودور القطاع الخاص كمشغل.

الركيزة الثانية: إرساء الأسس المؤسسية من خلال الإسهام في وجود كيانات قادرة على تنفيذ التخصيص بالطريقة والآلية التي تحفظ مصالح الدولة، وتضمن عدالة العملية للمشاركين من القطاع الخاص ويشمل ذلك:

☒ تطوير النهج التنظيمي لكشاف الفرص للمساعدة على تحديد المشروعات المحتملة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشروعات بيع الاصول.

☒ تفعيل اللجان الإشرافية للتخصيص، وفرق العمل لتمكينها من استقطاب كفاءات وقوى بشرية تساعد في تصميم وتحضير وتنفيذ عملية التخصيص.

☒ تحديد استراتيجيات التخصيص ومؤشراته وآليات تحفيز التخصيص.

☒ تمكين المركز الوطني للتخصيص.

☒ مركز الابتكار للتخصيص.

الركيزة الثالثة: توجيه مبادرات البرنامج الرئيسة من خلال:

☒ المشاركة في اللجان الإشرافية للتخصيص عن طريق المركز الوطني للتخصيص.

☒ مراجعة الاستراتيجيات الخاصة بكل قطاع والمبادرات التنظيمية.

☒ مراقبة مدى التقدم في التنفيذ، والرفع لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إن اقتضت الحاجة.

٧. آليات عمل برنامج التخصيص:

سيعمل برنامج التخصيص على تنفيذ أهدافه وغاياته من خلال إشراك القطاع الخاص في تقديم عدد من الخدمات وإنشاء الأصول في قطاعات محددة، وتشمل القطاعات التي سيرتكز عليها البرنامج، على سبيل المثال، جذب الاستثمارات الخاصة لإنشاء مبانٍ تعليمية ومدن طبية جديدة، مع استمرار الحكومة بدورها في العملية التعليمية والصحية.

٨. المركز الوطني للتخصيص:

هو مُمَكِّنٌ للتخصيص، ويضم مكتب برنامج تحقيق الرؤية، ويدعم اللجان الإشرافية للتخصيص وفرق العمل في تنفيذ جهود التخصيص من خلال تقديم الخدمات في إجراءات العمل والمسائل القانونية والرقابية والفنية. وتشمل مسؤوليات المركز صنع السياسات من خلال:

- تطوير الأطر التنظيمية العامة للتخصيص.
- وضع قواعد وإجراءات اللجان الإشرافية للتخصيص.

- مراجعة الإطار التنظيمي للقطاع.
- تطوير المبادئ التوجيهية والمعايير المرتبطة بتخصيص القطاع.
- المراقبة وإعداد التقارير، من خلال مراجعة استراتيجيات تخصيص القطاع وضمان مواءمتها مع المبادئ التوجيهية والمعايير المرتبطة بتخصيص القطاع.
- مراجعة فرص التخصيص والشراكة والتحقق من صحتها.
- مراجعة خطط الجاهزية ومتابعة تنفيذها.
- مراجعة التحليلات الفنية والمالية والقانونية في مرحلة تنفيذ المعاملات.
- متابعة مدى التقدم المحرز في التنفيذ والتصعيد لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إن اقتضت الحاجة.
- دعم التنفيذ عندما يُطلب ذلك من جانب اللجان الإشرافية للتخصيص.
- إدارة تنفيذ فرص التخصيص بما يشمل وضع نماذج التخصيص والشراكة، والوصول إلى المستثمرين.
- تطوير استراتيجية التواصل المحلي والخارجي، والتسويق، والتواصل الاستراتيجي.
- تقديم معلومات الاتصال كافة الخاصة بعملية التخصيص للمستثمرين.
- إجراء التحليلات، وإغلاق المفاوضات والصفقات.
- إعداد خطة تواصل استراتيجية بما يحقق اتصالاً منسقاً بين المركز واللجان الإشرافية.

٩. الأنشطة التي لا يشملها برنامج التخصيص:

- تطوير وتنظيم مشروعات القطاع الخاص التقليدية مع القطاع العام، ويشمل الأنظمة والإجراءات القانونية والنظامية للعمل مع القطاع الخاص خارج مظلة "التخصيص" و"مشروعات مشاركة القطاع الخاص".
- وضع الاستراتيجيات العامة للتخصيص للصناعات والقطاعات، وكذلك نماذج التخصيص، حيث يتم ذلك من قبل اللجان الإشرافية للتخصيص وفرق العمل.
- التعامل مع الأصول المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، حيث يغطيها برنامج صندوق الاستثمارات العامة.

- التعامل مع الأصول العقارية السكنية المتاحة لاستخدام القطاع الخاص من قبل المقاولين والمطورين العقاريين، حيث تتم تغط من قبل برنامج الإسكان.

١٠. القطاعات المستهدفة بمبادرات التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تم تحديد العديد من المبادرات في القطاعات المستهدفة والتي تشمل قطاعات الصحة، والتعليم، والبلديات، والتنمية الاجتماعية والإسكان، والنقل، والطاقة والصناعة والثروة المعدنية، والبيئة والمياه والزراعة، والاتصالات وتقنية المعلومات، إضافة إلى خدمات الحج والعمرة، والأندية الرياضية لدوري المحترفين. كما تم تحديد عدد من المبادرات على أنها محورية استناداً إلى أثرها المتوقع وسهولة التنفيذ مثل: مبادرة تحويل الموانئ السعودية إلى شركات، ومبادرة تخصيص قطاع الانتاج في المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.

١١. التحديات التي يتوقع ان تواجه برنامج التخصيص:

تتمثل التحديات التي يتوقع ان تواجه برنامج التخصيص حسب وثيقة برنامج التخصيص في:

- تدني الخبرات والمعارف والمهارات اللازمة والمتعلقة بالتخصيص في القطاعات بشكل عام.
- قلة عدد الشركات المحلية التي تمتلك القدرة الفنية والمالية الكافية لتولي تقديم الخدمات.
- ضعف الأطر التشريعية العامة التي تُمكن عمليات التخصيص وترفع من مستوى حوكمتها.
- غياب أطر تشريعية وسياسات متقدمة خاصة بكل قطاع مستهدف.

ثامناً: تجربة التخصيص في المملكة

تمتلك المملكة العربية السعودية تجارب ناجحة في مشاركة القطاع الخاص في مجال البنية التحتية، وتقديم الخدمات على نطاق واسع في قطاعات مختلفة، كالمناقص والنقل والاتصالات والبتروكيماويات والقطاع المالي.

وتركزت التجارب السابقة على بيع حصص في عدد قليل من تلك القطاعات، واحتفظت الحكومة بنسبة من حصص تلك الأصول. وساهمت تلك التجارب في تعظيم السيولة في سوق الأسهم، وكذلك في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي.

ومن بين التجارب الناجحة تجربة شركة الاتصالات السعودية، وذلك بعد صدور المرسوم الملكي بتحويل قطاع البرق والبريد والهاتف بوزارة البرق والبريد والهاتف مع مختلف مكوناته وإمكانياته الفنية والإدارية إلى شركة الاتصالات السعودية، وتأسيسها في عام ١٤١٨هـ. وقد جاء هذا القرار بهدف تحويل ونقل حقوق وممتلكات الدولة واستثماراتها كافة المحلية والدولية إلى الشركة الجديدة.

وقد أُدرجت الشركة في سوق الأسهم السعودي بنسبة ٣٠%. وتم تخصيص الـ ٢٠% من الأسهم المطروحة للاكتتاب العام لـ "المواطنين" بصفتهم الشخصية، وخُصصت ٥% للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أما الـ ٥% الأخرى فقد خُصصت لمصلحة معاشات التقاعد.

وساعد تخصيص شركة الاتصالات السعودية بشكل كبير في تخفيف العبء على الحكومة، والمساهمة في زيادة العوائد المالية للدولة من خلال توزيع الأدوار بين الشركة والحكومة من خلال الإشراف الحكومي على أعمال الشركة.

تاسعاً: الخلاصة والتوصيات

تؤكد الورقة على ان توجه رؤية المملكة ٢٠٣٠ نحو التخصيص هو توجه سليم ويتوافق والتطورات الاقتصادية العالمية الرامية الى زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية والخدمية في المجتمع؛ بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات، وبما يخدم أهداف التنمية المستدامة بمفهومها الشامل. ولتفادي اشكالات الخصخصة فإن الورقة تقترح ما يلي:

١. توفير المناخ المناسب والتمثل في تطوير القوانين والانظمة اللازمة والتي ترفع من مستوى الحوكمة لعمليات التخصيص.
٢. الاهتمام بالكوادر البشرية المتمثلة في الخبرات والمعارف والمهارات الضرورية لتنفيذ عمليات التخصيص في جميع القطاعات المتوقع تخصيصها بشكل عام.
٣. الاستفادة من التجارب العالمية التي تمت في مجال التخصيص وبخاصة في بيئات مشابهة لبيئة المملكة
٤. إجراء دراسات للمقارنة بين واقع المشاريع قبل خضوعها للتخصيص وبعده للتعرف على الايجابيات لتنميتها وتطويرها وتفادي السلبيات وايجاد الحلول الممكنة على اعتبار ان هذه المشروعات تمثل ثروة وطنية لا يمكن التفريط فيها.
٥. تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وتهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة من خلال اتباع سياسات تشجيعية واصدار التشريعات المناسبة.
٦. أن يعمل المركز الوطني للتخصيص وبالتعاون مع غرفة الرياض ومجلس الغرف السعودي على عقد الندوات المتخصصة للتوعية بكافة جوانب التخصيص للمؤسسات والشركات المستهدف تخصيصها.